

## إعادة التفكير في «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي»

تغطية ندوة الكويت - يناير 2014م

### ■ محمد نور الدين أفاية

أربعة عقود مرّت على انعقاد وتنظيم ندوة «أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» سنة 1974م. وقد ارتأى «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب» بالكويت تنظيم ندوة عربية أيام 14 و 15 و 16 يناير 2014م، في إطار مهرجان القرين الثقافي العشرين، بنفس العنوان، ولكن من زاوية «إعادة التفكير» في القضايا الكبرى التي اقتربت منها الندوة السابقة، من بينها الحضارة وقضية التقدم، والتخلف السياسي وأبعاده الحضارية، ومسألة القيم والتقاليد العربية، والدين والتطور الحضاري العربي، وقضايا العائلة والتعليم، والاقتصاد والإعلام. ويتمثل الجديد في ندوة الكويت الثانية في استدعاء التفكير في أمور الاقتصاد والإعلام التي لم تتناولها ندوة 1974م.

كان قد شارك في ندوة الكويت الأولى أسماء كبرى في الفكر العربي آنذاك أمثال فؤاد زكريا، زكي نجيب محمود، طيب تزييني، أنور عبد الملك، أدونيس، نقولا زيادة، ومهدي عامل... إلخ وأكثر هؤلاء غيبهم الموت. لكن القارئ لأعمال الندوة يلحظ كيف عملت

■ أستاذ الدراسات الفلسفية الحديثة في جامعة محمد الخامس، المغرب.



هذه النخبة على صياغة الأسئلة الرئيسية التي شغلت المفكرين العرب المعاصرين وقتها. وبعد مرور أربعة عقود على تنظيم هذه الندوة يبدو أن الإشكالية المركزية المتمثلة في التخلّف والتقدم ما زالت قائمة، وإن بمفردات وخلفيات ومقاصد جديدة، بتفاوت التجارب العربية، والفوارق الكبيرة بين الغنى والفقير، والرفاه والشقاء، والوحدة والتشردم التي تميز المكونات والكيانات العربية.

وقد شارك في المحور الأول الأستاذ مصطفى شريف (الجزائر) بعرض تحت عنوان: «الحضارة ورهان التقدّم والتخلّف»، معتبراً أن العالم قد شهد تغيرات كبرى في مدى الأربعين سنة الأخيرة، غير أن العالم الإسلامي لم يتمكن من إعادة ابتكار حضارة يتلاقى فيها القديم والجديد، على الرغم من المكاسب والتطورات المحققة. على أن النظام الدولي الجديد الذي تشكّل بعد سقوط جدار برلين، وأحداث 11 سبتمبر 2001م «يشهد» انسداداً فظيعاً وتراجعاً في العدالة، وفي الحوار والتعايش على مستوى العلاقات الدولية. وفي المقابل يعاني العالم الإسلامي حالة من التردّي ويعرف صعوبات عدة في الحفاظ على حضارته «لذلك نحن في حاجة إلى فكر سياسي مستتير يتجاوز أطروحات الأصولية الدينية المتشددة الراضة لكل تطور وانفتاح».

ويرى السيد مصطفى شريف أنّ هناك اختلافات كبرى في فهم إشكالية التقدم والتخلّف، وفي فهم الحضارة. فالحضارة الغربية مبنية على الاستهلاك، وعلى الحريات من دون قيود، أما العرب والمسلمون فإنهم يمتلكون تصوراً مغايراً يتقاسمه مع شعوب أخرى ينبني على «الوسطية والإنسانية والمسؤولية، لا سيما وأنه تصور شامل يختزن أبعاداً أخلاقية وروحية وزمنية ودينية ومادية».

وخلص مصطفى شريف إلى القول بأن السنوات الأخيرة أظهرت ضرورة إحداث إصلاحات لتعزيز دولة الحق والقانون والعدالة والأمن، خصوصاً بالنسبة للأقطار التي تشهد لحظات انتقال شائكة لتوسيع دائرة المشاركة السياسية وإقرار شروط الحكم الراشد. كما أن الحضارة تعتمد على ثلاثة

أبعاد: المعنى كفاية، والعقل كمحرك، والعدل كرابطة. وقد احتفظ العالم العربي الإسلامي بالمعنى على الأقل، لكنه ضعيف على صعيد ممارسة العقل والعدل. لذلك يتعين العمل على الخروج من التبعية بإعطاء الأولوية للمعرفة والعلم لكي نساهم، حقاً، في تجديد الحضارة الكونية.

كما شارك في نفس المحور بعنوان: «الحضارة وقضية التقدم والتخلف الدكتور صادق بخيت (السودان) يبحث ابتداءً بملاحظة مفادها أنه بعد اطلاعه على أعمال ندوة الكويت الأولى سنة 1974م، وبعد مطالعة مساهمة زكي نجيب محمود تساءل: «لماذا تراجعت حضارتنا؟ ولماذا أضعنا العقل

**يرى السيد مصطفى شريف أن هناك اختلافات كبرى في فهم إشكالية التقدم والتخلف، وفي فهم الحضارة، فالحضارة الغربية مبنية على الاستهلاك، وعلى الحريات من دون قيود**

في المروحة العاطفية بين الحاضر والماضي، أو المكوث الدائم بين جُدر التاريخ؟ وأين نحن من شروط التقدم نحو المستقبل؟ ولماذا نحن متخلفون، تماماً كما تراجعت وتخلفت كل أمة أخرى في التاريخ؟ وهل هناك شيء يمكننا القيام به حيال ذلك؟ واعتبر الباحث أن أعمال الندوة الأولى تتضمن، في الواقع، إضاءات مفيدة للوضع العربي جعلها تشكل حدثاً فكرياً رفيعاً. ومعلوم أن عقد ندوة 1974م جاء بعد

حدث عسكري تاريخي تمثل في حرب أكتوبر 1973م، وقرار اقتصادي قوي تجلّى في استعمال سلاح النفط، وظهور نوع من الإرادة السياسية، وإنشاء كتلتا إقليمية، غير أن القليل من التفاؤل الذي بنى عليه العلماء والمفكرون العرب تحليلاتهم للواقع العربي في عام 1974م، ووضعوا بشأنه تصوراتهم للمستقبل المأمول، قد تراجع اليوم إلى ما دون أكثر التوقعات تشاؤماً في ذلك التاريخ وحتى الآن. إن المرء لا بد أن يكون أعمى إذا لم يستطع أن يرى مجموعة الكوارث التي تسطع في حاضر أمتنا العربية والإسلامية على حد سواء». ولاحظ الباحث أن المشاركين في ندوة 1974م أدركوا، بشكل جماعي، أهمية السؤال الفلسفي، ومقتضيات التأسيس العقلاني والمعرفي في «صنع النهضة العربية»، علماً أن سياق عقد الندوة كان سياق الفرص



المتوفرة والإمكانات المفتوحة، لذلك حاول المشاركون فيها، باختلاف حساسيتهم الفكرية والإيديولوجية، إعمال النظر النقدي في قضايا الهوية والتراث والماضي والحاضر والعرب والغرب، والتقدّم والتخلّف. لذلك اشترط عليهم هذا السياق مواجهة الذات بالعمل على استشراف ما يمكن أن يتمخض عنه من بشائر لاستنهاض الإرادات والمبادرات. غير أن معطيات اليوم محبّطة إلى حد بعيد، وما تم التبشير به لم يتحقق منه شيئاً، و«تراكمت على التحديات تحديات جديدة، وتعقدت الأزمة العربية بأشكال جديدة من الأزمات». وبعد أن تعرّض الأستاذ الصادق بخيت لأسئلة القيادة ومعضلات الاقتصاد، وإلى نوع التقدم الذي نسعى إليه، ومقتضيات العقلانية، وضرورات توطين العلوم، والبناء على الجودة، استنتج أن «الحاضر مأزوم والمستقبل غير معلوم بل لا تلوح بشائر خير في الأفق المنظور.. «... فمشكلة الأمة الحقيقية وتخلّفها هي أعراض للأزمة العامة، أزمة العقل، والفكر والتدهور العلمي والمعرفي التي قيّدت التقدم، وأخرت النهوض، وأوجدت العجز الحضاري».

في المحور الثاني بعنوان: «أبرز ملامح التطور الحضاري» قدم الأستاذ محمد مصطفى القباج (المغرب) مداخلة بعنوان «الوطن العربي بين مآل التطور الحضاري وحقائق الواقع المرتبك (1974-2014)»، متجنباً الخوض في اعتبارات مفاهيمية تهم مصطلحات التطور والتقدم، والنهوض، والانحطاط، والتخلّف، وداعياً إلى «رصد تجليات الوعي العربي وحقائق الواقع حتى نرسم صورة ولو تقريبية لطبيعة الأنظمة السياسية القطرية والتيارات الإيديولوجية المتفاعلة أو المتصارعة داخل الجسم العربي». وبعد استعراض الأستاذ القباج معاينات بعض التقارير العربية والدولية عن أوضاع العالم العربي في الربع الأخير من القرن العشرين توقف عند كتابات بعض المثقفين العرب حول الموضوع، ومنهم عبد الله العروي، وأنور عبد الملك، ومحمود أمين العالم وغيرهم. وبعد أن استحضر بعض التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة على العرب، وتداعيات أحداث سبتمبر 2001م، خلص إلى القول بأن كل الأدبيات الفكرية والسياسية، وكل الوقائع

تدلُّ على أن هذا الوضع الجديد رافقه وعي شعبي ونخبوي لما آل إليه الوضع في الوطن العربي بخاصة بعد عشر سنوات من المخاضات أثبت العقد الأول من الألفية الثالثة كأن الوطن العربي الإسلامي على نار حامية، والغرب الأوروبي والأمريكي ينوب عنا في تدبير الشأن القومي يعد العدة للقيام بعملية تقطيع هي الحلقة الآتية من «سايكس - بيكو» في غفلة منا ونحن نعمق الفوارق فيما بيننا، ونضيق الخناق على شعوبنا. أنتجت تراكمات هذه العوامل وتداخلها الحركات الاحتجاجية التي انطلقت من تونس ومست معظم الأقطار العربية، بدرجات متفاوتة. غير أن الأستاذ القباج انتهى إلى

القول «بأن تطورات هذه الثورات لم تأخذ منحىً تطويرياً بل اتخذت اتجاهاً تهقيراً سياسياً واقتصادياً وثقافياً». ومهما كانت الاتجاهات التي ستتخذها هذه التجربة أو تلك فإن «الخيار الوحيد الذي سيفرض نفسه في الوطن العربي هو الاتجاه نحو التوافق... الذي سيجتهد لهذا الوطن الشروع في إقلاعه الحضارية المتوافقة مع مستلزمات الحرية والعدالة والحكامة الجيدة قُطرياً وإقليمياً».

«... فمشكلة الأمة

الحقيقية وتخلفها هي

أعراض للأزمة العامة،

أزمة العقل، والفكر

والتدهور العلمي

والمعرفي التي قيّدت

التقدم، وأخرت النهوض،

وأوجدت العجز الحضاري»

أما الدكتور شريف الشوباشي (مصر) فقدم مساهمة بعنوان: «الاستعمار، أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي» ملاحظاً أن ندوتي الكويت (1974 و 2014م) بمنزلة «قوسين كبيرين يقع بينهما بروز واستفحال ظاهرة الإسلام السياسي، ثم بداية أفول نجم هذا التيار نتيجة فشله في تلبية طموحات الشعوب وتقديم الحلول الملائمة التي تنتظرها الجماهير العربية على أحر من الجمر. انفتح القوس الأول بإطلال الإسلام السياسي على الساحة كبديل للقومية والوطنية، وكرد فعل للهزيمة العسكرية وحالة القنوط التي سيطرت على شرائح واسعة من الجماهير العربية... أما القوس الثاني فهو ينغلق على دخول الإسلام السياسي في مرحلة تراجع وعجز عن الوفاء بالوعد».



ولاحظ الأستاذ الشوباشي أن مؤرخ الأفكار سيلحظ أن منبع الأفكار والتصورات التي انتشرت وسادت في العالم العربي كان «هو الموقف من الغرب سواء بالإعجاب والتقليد، أم بالرفض واللفظ والتصدي والانكفاء على الذات». وبعد أن كانت المواجهة في السبعينات تنبني على القومية العربية في النقل والتقليد، وشعرت شعوبها بتفوق الغرب عليها، تزايد لديها شعور بالرفض والمطالبة بالانكفاء على ثقافتها. ثم إنه من المهمات الأساسية التي يتعين على النخب والبلدان العربية تتمثل في «غربة تاريخها وتنقية تراثها من أجل صياغة مفاهيم تلامم الطفرة التي عرفتها المجتمعات في العالم بعد ثورة الاتصالات، «لا سيما وأن قيماً كبرى من قبيل حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز العنصري، أو التفرقة على أساس الدين لم تعد قيماً غربية، ولا هي حكراً على دول بعينها، بل علينا أن نعترف أنها صارت مثلاً وقيماً عالمية». وخلص الأستاذ شريف الشوباشي إلى التأكيد أن العالم ينزع، بشكلٍ متنامٍ نحو قيام الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي تتساوى فيها حقوق المواطنين. مستوى يكون فيه الشعب قادراً على محاسبة حكامه.

شارك في المحور الثالث حول «التخلف الفكري وأبعاده الحضارية» الدكتور رضوان السيد (لبنان) بعرض اختار له عنوان: «أربعون عاماً على مؤتمر الكويت (1974م) مراجعة أطروحة التخلف العربي وأبعاده الحضارية»، ملاحظاً في بداية عرضه أن ندوة الكويت (1974م) شكّلت «علامة فارقة في طرائق تفكير المثقفين العرب» بشأن قضية «التخلف العربي وأبعاده الحضارية»، حيث التقى في الحديث عنها قوميون ويساريون وتحديثيون، للقول بشكل شبه جماعي بأن «التخلف العربي هو مشكلة ثقافية بالدرجة الأولى» تعود إلى مسألة التعامل مع التراث العربي الإسلامي. بل ونعت رضوان السيد حضور التراث في اهتمامات المثقفين بأنه يشكل نوعاً من الهجاس «منذ الستينات» إلى حركات الاحتجاج التي انطلقت في 2011م. ففي سنة عقد ندوة الكويت (1974م) لم تكن هناك، في نظر رضوان السيد، «مشكلة تراثية، ولا ارتباط بين التخلف والتراث أو الموروث»، غير أنه ابتداءً

من التسعينات بدأت محاولات فكرية تدعو إلى «امتلاك الموروث أو السلطة الرمزية التي يدعيها ذاك المتأبط للموروث نفسه». وهذه إشكالية حقيقية تتفاقم اليوم على مشارف تهawy الأنظمة العسكرية الوراثية، «وعودة الإحيائية الإسلامية للصعود في جانبها التنظيمي والعنيف». وتساءل رضوان في سياق هذه المستجدات «هل إن هذه الطريقة في التفكير والتصرف سببها «التخلف العربي»؟ وجوابه بالنفي يستند إلى اعتبار أن التخلف المستمر (بالمفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية) بفشل الدولة الوطنية الذريع على أيدي العسكريين العرب وسلالاتهم وتنظيماتهم وخيارات المثقفين العرب الكبار

**لاحظ الأستاذ الشوباشي أن مؤرخ الأفكار سيلحظ أن منبع الأفكار والتصورات التي انتشرت وسادت في العالم العربي كان «هو الموقف من الغرب سواء بالإعجاب والتقليد، أم بالرفض واللفظ والتصدي والانتكفاء على الذات»**

المخطئة والمنسوبة على تجريف ثقافة الجمهور بحجة الانتصار للحدثة». ورأى رضوان السيد أنه بعد أربعين سنة على ندوة الكويت الأولى، هناك ثلاث قضايا تتطلب النظر والاهتمام، أولاً: «مسألة امتلاك الموروث ودعاوى استرداده من أيدي أقلام اليسار، واستخدامه من جانب الصحويين والإحيائيين ومن جانب الإسلاميين»؛ وثانياً: «السياقات العالمية لتمكن الإحيائيين من رفع دعوى امتلاك الدين»؛ وثالثاً: «دور الدولة

الوطنية في العالم العربي في مرحلتها العسكرية في تجذير التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وتحطيم فكرة الدولة ومهامها ووظائفها، وإعطاء مشروعية للتيار الإسلامي في تملك الموروث والحاضر، باعتباره البديل القادر على التخلص من الطرفين العسكري المتمرس في السلطة، والمدني الشاب الذي حاول الإطلال برأسه عبر حركات التغيير».

ولاحظ أنّ حوادث عدّة تعكس التوتر بين التيار اليساري والتحديثي، وبين التيار الإحيائي والإسلامي، حيث اتخذت هذه الحوادث شكلاً عنيفاً. والحال أن التراث، أو الإسلام بريء من هذا الصراع، وبأنه لا مجال للقول بأنه كانت لتراثيات الإسلام أدوار في «التخلف العربي»، بل إن الإسلاميين وغيرهم، كما هو شأن العسكريين العرب «إنما هم نتاجات حديثة وفئات



حديثاً». وعدّ الأستاذ رضوان السيد أن للتخلف العربي باعتباره «واقعاً نافعاً» سبباً مركباً يعود إلى: أولاً؛ تخلف عن المسار العالمي لانتظام المجتمعات والدول، ثانياً؛ تخلف في المشاركة في حركة الحضارة الإنسانية، وثالثاً؛ تخلف في مجال التنمية ونوعية الحياة. ثم يعود رابعاً إلى «الصراع العنيف بين الدين والدولة وانعكاسه على الشأن العام. ومن ثم فإنّ الأصوليات الإسلامية هي، في الواقع، «نتاج» التخلف المفروض على العرب، كما أن هؤلاء عجزوا تاريخياً عن إقامة دولة وطنية تستجيب لتطلعات مواطنيها، وعن إنتاج مؤسسات علمية وثقافية تلتقط تحولات الحاضر وتمتلك قدرة على التفكير في المستقبل.

وساهم في المحور نفسه محمد نور الدين أفاية (المغرب) بعرض بعنوان: «فيما يتعلق بمظاهر التخلف الفكري، مراجعات للعقل والتراث والسياسة» قدم له بملاحظتين اثنتين:

تتعلّق الملاحظة الأولى بصعوبة التأطير المفاهيمي للفظتي «التخلف» و«الفكري». فالتخلف لفظ يستدعي المقايسة والمفاضلة أو على الأقل المقارنة مع تجربة أو نموذج لا ننعته بهذه الصفة، كأن يكون تقدماً أو تطوراً أو تنميةً. وهو في كل الأحوال يتأرجح، في كثير من الخطابات، بين الرغبة في رصد واقع الحال وبين الميل إلى إصدار أحكام. من هنا نسبية المصطلح، وصعوبة الاتفاق الجماعي على شروط وسياقات استعماله. فما يبدو لي متخلفاً قد يراه آخر ليس كذلك. وما يظهر لي متقدماً قد يعتبره آخرون بأنه قمة الانحطاط والفساد. وما أتصوره طلائعياً قد تؤوله أطراف أخرى بأنه مصدر انحراف واستلاب.

أما ما ننعته ب«الفكري» فيبدو أن هذا النعت ليس بديهياً في ذاته، إذ على ماذا يحيل هذا المصطلح؟ هل ما هو فكري هو نتاج المجهودات النظرية والإضافات المفاهيمية لمجالات المعرفة، بالمعنى الاستمولوجي للكلمة؟ أو أن «الفكري» يشمل، في استعمالنا المعتاد، كل ما يندرج في ما هو «ثقافي» وما هي أشكال التعلق والتفاعل والحدود الموجودة بين ما هو فكري وما هو ثقافي عندما نطلق صيغة «التخلف الفكري»؟



الملاحظة الثانية تهم السياق الزمني لحديثنا عن «التخلف الفكري». فبعد أربعين سنة مرّت على ندوة الكويت الأولى. ما يقرب من جيلين نشأ خلال هذه الفترة، وتضاعف عدد السكان من 140 مليوناً إلى 300 مليون اليوم تقريباً، وحصلت تحولات يصعب وصفها واستعراضها. يكفي أن نشير إلى أن الانتقال السريع الذي حصل من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية وتزايد نسبة التمدن (حيث تتجاوز 60%)، وتنامي دور الطبقة الوسطى، وانتشار التعليم، وبرز أشكال صارخة من التفاوت في الثروة والغنى والفقر، ما أدى إلى اهتزازات في القيم وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الوعي بالذات، وظهور تعبيرات الفردانية. أنتجت هذه التحولات ظواهر جديدة ذات طبيعة مركبة بحكم استنابات قسري وغير محضر له لعمليات التحديث، وأنماط وعي متباينة تعكس المظاهر السوية والمرضية لهذه الاهتزازات.

كل هذا حصل طيلة هذه الفترة والأنظمة السياسية استمرت في ابتكار كل أساليب القسر والتزوير وتكميم الأفواه وإهانة الكائن.

**لاحظ د. رضوان السيد  
أن المثقفين العرب  
امتلكوا منذ الستينات  
هجاساً بالتراث  
ومشكلاته وأرادوا  
تحرير الأمة منه**

من هنا صعوبة ادعاء الإحاطة بتجليات «التخلف الفكري» الجديدة من دون إجراء بحوث عينية دقيقة حول مستويات وتعقيدات هذه التحولات وتداعياتها على الصعيد الفكرية والنظرية أو الثقافية العامة.

ثم انتقل لتناول ما اسماه «العقلانية والوعي المنشطر»، ملاحظاً العلاقة المضطربة بالواقع التي تميز الوعي العربي المعاصر، سواء كما تجلّى في كثير من مداخلات ندوة الكويت سنة 1974م، وفي ما يكتب اليوم. فهناك نوع من الشقاء الخاص الذي يسكن حامل هذا الوعي، وإحساس قوي بالغربة إزاء الأحداث والوقائع وتحولات الأمور. غير أنه في الآن نفسه، اعتبر أن فكراً نقدياً تشكّل بالتدرّج يسعى إلى خلخلة الفهم المشترك الذي تعود عليه الإنسان العربي، سواء في تعامله مع



ذاته أم تراثه أم واقعه، أم في سلوكه إزاء مظاهر الحداثة، وأشكال التنظيم العقلانية.

وفي هذا السياق استعرض بعض المجهودات النظرية التي بذلها بعض المفكرين العرب لتكسير دوائر التخلف الفكري وإقامة فكر جديد له قدرة نقدية على فهم الرهانات الكبرى التي تفرضها قضية التراث، والتحديات المتنوعة التي تستدعيها العولمة. كما توقف عند بعض تجليات المتخيل في الإسلام السياسي وأدواره السلبية في التشويش على عمل الفكر، وتكريس خطابات الوعظ والتكرار. ملاحظاً في الأخير بأن العالم العربي يشهد اجتياحاً مهولاً للوسائط السمعية البصرية والفضائيات التي تنشر الخرافة والتفاسير السطحية للمقدس، وتحرك الغرائز والانفعالات وتخدم أجندات دول تمارس حرباً أهلية بالوكالة. بل ويتعلق الأمر بكرنثال من الفضائيات تتكامل مع شبكات التواصل الاجتماعي لنتج عادات وردود أفعال يصعب إدراجها في أطر غير تلك التي تحسب على أطر التخلف الفكري.

وفي محور «التخلف السياسي وأبعاده الحضارية» قدم الدكتور عبد الله القويز (العربية السعودية)، مداخلة أشار فيها، منذ البداية، إلى تعريف أولي لـ «التخلف السياسي» حيث هو «التفسير الماورائي (اللاهوتي) عوضاً عن التفسير العلمي»، أو أنه «الهبوط عن المستوى السياسي الذي وصل إليه العرب في الماضي»، أو اعتبار أن «التخلف السياسي هو تخلف لأنظمة عن تحقيق أهداف الأمة». ولاحظ الدكتور القويز أن أي تعريف لا بد وأن يتناول «أركان الحكم الثلاثة، وهي القوانين والأجهزة واختيار المسؤولين السياسيين». بمعنى أن تخلف الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية هو نتاج التخلف السياسي.

بعد ذلك تناول إشكالية الوحدة كما حضرت في مساهمات المفكرين الذين شاركوا في ندوة الكويت 1974م، إذ كانت لها مكانة مميزة في وعيهم أو في وعي غالبيتهم، من حيث إنها اعتبرت «أداة الانتقال من التخلف إلى التقدم». ثم تطرق لما سماه تحديات داخلية وخارجية، منها العامل الديمغرافي ودور البترول والمهمات العدوانية لإسرائيل في المنطقة العربية،

منتهياً بالإشارة إلى مسألة التعامل العربي مع التاريخ بحكم أننا نمنح «قدسية لتاريخنا ونمجد أبطاله، ونصورهم ككائنات فوق البشر إلى درجة تصوير الأحياء وكأنهم غير قادرين مهما أتوا من قوة وذكاء أو دهاء أو تجربة».

وفي المحور نفسه شارك الدكتور إسماعيل الشطي (الكويت) بعرض آثار الانتباه في بدايته إلى أن الحضارة مفهوم جدلي لا يتفق المفكرون على تعريف واحد له. أما مصطلحات التطور والتقدم والتخلف فتحوز دلالات اقتصادية أو قياسية. لذلك لجأ الغربيون إلى تحديد معايير لتقييم الأنشطة البشرية في تخلفها وتقدمها. ووضع مؤشرات للحكم على هذه الأنشطة. ولاحظ أنه «يصعب علينا قياس تخلفنا في عالم يسيطر فيه الغربيون على صناعة المعرفة، إذ إن التحكم بالمعرفة شكل من أشكال السيطرة والقوة، التي يجب أن تبقى في أيديهم، والتي تتيح لهم تحديد الخير والشر، والحسن والقبيح، لبقية العالم الملتقى». مؤسسات لا حصر لها تقيم الممارسة البشرية في علاقتها المباشرة بآليات ودوائر صنع القرار لذلك «يسعى الغربيون إلى احتكار صناعة المعرفة من أجل السيطرة على تشكيل المعرفة».

وإذا سلمنا بهذه المعايير التي تضعها المنظمات الدولية، كما يقول الدكتور الشطي، فإنها «تظهر عالمنا العربي في حالة فشل ذريع في كل شيء» سواء على صعيد الحريات العامة، أو مؤشر الحرية الاقتصادية، أو قياس هشاشة الدولة، أو مؤشر مدركات الفساد إلخ. تظهر كل هذه المؤشرات بأن العالم العربي «يعيش في معظمه وضعاً غير آمن، يغيب عنه السلام والسعادة وتعشش التعاسة في ربوعه وأركانها، ويستشري الفساد في أجهزته الوظيفية ومعاملاته المالية والتجارية، وتحكمه أنظمة غير ديمقراطية، تتراوح بين الاستبداد وشبه الاستبداد، واقتصاداته فاشلة غير مفتوحة للعالم الحر أو الاستثمار الدولي، وتفتقد شعوبه كثيراً من الحريات السياسية حتى يمكن تصنيف دوله غير حرة، وهذه المؤشرات الغربية توفر الدلائل الكافية لمن يريد القول بأن العالم العربي يعيش أزهى حالات التخلف السياسي في الحضارة المعاصرة».



أما المحور الخامس بعنوان: «القيم والعادات والتقاليد العربية وأزمة التطور الحضاري» فتدخل الأستاذ أحمد زايد (مصر) ببحث تحت عنوان: «القيم وأساليب السلوك وأزمة التحول الحضاري»، منطلقاً من فرضية مفادها أن المجتمعات العربية «تمر بأزمة تحول قيمي تزيد من حدة الاختلاف والتفكيك». وهو ما يهدد الروابط الاجتماعية والتماسك الوطني العام كما يهدد تكوين ذات جماعية عامة للمجتمع، وتدفع البناء الاجتماعي إلى أن يفكك نفسه إذا لم يولد من داخله وعياً تجميعياً ناظماً». حصلت تحولات هائلة طيلة الأربعين سنة الأخيرة، وتركت تأثيراتها في العادات والسلوك والقيم. وتحصل هذه التحولات في عصر تكسرت فيها الحدود وفرضت العولمة اختياراتها على الجميع، وفي سياق من عدم الاستقرار الإقليمي، وصعود أصوات جديدة مثل المرأة والشباب المنبثقة عن نمو الطبقة الوسطى. فكيف إذاً ستكون عليه وضعية القيم في ظل هذه المستجدات؟

للاقترب من هذه الأسئلة دعا الباحث إلى تجاوز الثنائيات التي ميزت مساهمة علي الوردي في ندوة الكويت 1974م، وإلى التعامل مع «حالة المجتمع العربي الحديث على أنه يعيش حالة من الحداثة التي تكشف عن تناقضات متعددة ليست بالضرورة تناقضات بين ثنائيات... إذ لم يحدث في هذا الظرف انقطاع «التقليدي» وإحلاله «الحداثي»، ولم يحدث أن تركا يتصارعان وجهاً لوجه، بل ترك كل منهما يشاكل الآخر ويحاوره ويتفاعل معه (متعايشاً تارةً، ومتصارعاً تارةً أخرى، وموظفاً الآخر لخدمة أهدافه تارةً ثالثة، متكاثراً أو متجدداً في كل الأحوال)، وفي عملية التكاثر والتجدد هذه لا يكون التقليدي تقليدياً، ولا الحديث حديثاً، وإنما يشكل الانصهار بينهما بنية ثالثة، أو قل حداثة ثالثة (برانية) تعيش على طرف العالم الرأسمالي».

لذلك فإن أغلب البلدان العربية تشهد انفجاراً للهويات الفرعية، وينعكس ذلك بالضرورة على القيم والسلوكيات، سواء على صعيد

العلاقات الاجتماعية، أو الممارسة السياسية، أو التصرف في المجال العام، لا سيما وأن هذه التشكلات تحصل في سياق انفجار التطلعات الاستهلاكية وتراجع قيم الصالح العام، وهو الأمر الذي أنتج نوعاً مما سماه الباحث «القلق الأخلاقي» الذي يؤدي إلى «ازدهار الخطاب المضاد للحدثة والعولمة، ويأخذ طابعاً دفاعياً عن الثقافة الأصيلة في مقابل الثقافة الوافدة».

وقدم الباحث التونسي محمد الحداد في نفس محور «القيم والعادات والتقاليد العربية وأزمة التطور الحضاري 1974 - 2014م» مداخلة بعنوان:

إن أغلب البلدان العربية تشهد انفجاراً للهويات الفرعية، وينعكس ذلك بالضرورة على القيم والسلوكيات، سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية، أو الممارسة السياسية، أو التصرف في المجال العام

«مشكلة منهج أو مشكلة وظائف؟ معتبراً أن الفكر العربي المعاصر، من خلال المثقفين العرب، الذين شاركوا في ندوة الكويت الأولى، بقي مرتهنماً لتجاذب منهجي بين من يستمد مقومات تحليله من التراث، ومن يرى بأن العلوم الإنسانية علوم كونية تساعد على فهم وتحليل كل المجتمعات. وتمثل مساهمة علي الوردي في ندوة الكويت الأولى نموذجاً للقائلين بالرأي الأول. وبعد مناقشته لأطروحتي

علي الوردي وأبو لبن لاحظ الباحث أن «قضية القيم والعادات والتقاليد تدرج فيما يمكن تسميته عامة بقضية النمط الثقافي السائد وقدراته على التطور من أجل بلوغ توازنات اجتماعية جديدة... فالقضية في الأساس ليست قضية الماضي في ذاته أو العصر في ذاته، وإنما العسر الذي تجده المجتمعات العربية في إيجاد توازن جديد يجعلها متحركة في مصيرها». وخلص الأستاذ الحداد إلى القول بأن المعطيات العربية «شديدة الاستعصاء» لا يكاد يستقيم تحليله لا بالمنهج التراثية ولا بالمنهج العصرية. ومع ذلك فإن ندوة الكويت 2014م، في نظر الباحث، ستكون أعمق في التحليل من ندوة 1974م، لأن «لدينا اليوم



خبرة أكبر وتجربة أوسع، ولأن مناهج البحث والتحليل ما فتئت تتطور في الأربعين سنة الأخيرة». والمشكلة لا تتمثل في هذا الرأي، وإنما في الصدى الذي يمكن أن يكون للفكر والثقافة على الرأي العام، وبسبب ذلك ستبقى أزمة التطور الحضاري تراوح مكانها.

في محور: «الدين والتطور الحضاري العربي» قدم الأستاذ سعد الدين هلالى (مصر) بحثاً اختار له عنوان: «عبر ودروس ونقد لأربعة عقود في الوطن العربي 1974 - 2014م»، لخص فيه البحثين اللذين قُدا في ندوة الكويت الأولى من طرف حسين مؤنس، ومحمد النويهي، كما تناول قضايا التاصيل الفقهي لأزمة التطور الحضاري في الوطن العربي من منظور الدين، وما يستدعيه من معالجة مسائل فقه الدين ومقاصده الإنسانية، وفقه الحكم الشرعي والحكم الفقهي مع ما يفترض ذلك من وجوب التفريق بين الإسلام كدين وبين المسلم وفقه الخلاف المذهبي وقضية التعددية الفقهية، وما سماه بفقه الخلاف الديني، وما يفترضه من تعددية دينية، ثم فقه التعامل المجتمعي الذي يتطلب استدعاء سيادة العقد أو القانون، وانتهى إلى الوقوف عند ما نعته بـ«مرئيات للمستقبل في أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي مع الدين» حيث أكد في إحدى التوصيات التي صاغها في آخر بحثه، على «إيجاد لغة تواصل إنسانية تخفف من العصبية العرقية والدينية، وتدفع الناس إلى التعارف وليس إلى التناكر. ومن ذلك إعلاء سيادة القانون الذي لا يتعارض مع العقائد والأديان المختلفة وليس سيادة الأقوال الفقهية من دون الاتفاق على إدراجها في القانون».

من جهته شارك الدكتور علي فهد الزميع (الكويت) ببحث لاحظ في بدايته أن اللحظة التي تعيشها الأمة العربية الإسلامية لحظة فارقة، فإما أن تتفاعل مع الدين بشكل ايجابي مستفيدة من قيمه ومقاصده كطاقة إبداعية دافعة للأمام وهي تتلمس طريق نهضتها، وإما أن يحول الدين من جانب البعض إلى عامل إعاقه لهذه النهضة... ذلك أن القلق

الحقيقي يتجلى في «عدم استعداد الإسلاميين جيداً لهذه اللحظة وتلك المسؤولية». ويرى أن التاريخ يتغير باستمرار وأن نهضة الأمم وصنع الحضارات يرتبطان بنسق قيمي، وكل «الحضارات الإنسانية القديمة كان للدين بما يحمله من قيم تأثير في بنائها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة». ومن ثمَّ «لا يوجد لدينا خيار إلا بالتركيز على عملية الإحياء والتجديد الديني ليكون الدين حافظاً رئيسياً في صناعة النهضة». واعتبر الباحث أنه لا يختلف مع ما كان قد ذهب إليه حسين مؤنس من أن مدخل «الإصلاح السياسي لدى المسلمين يُعدُّ مدخلاً وعاملاً رئيسياً

ومحوراً لتحقيق نهضة حضارية وإنسانية مدعومة ومؤطرة بمقاصد وقيم إسلامية، وهو ما يجب ألا يفهم على أنه تقليل من شأن جوانب الإصلاح الأخرى، حيث ان هناك مداخل عديدة لتفعيل دور الدين في النهضة، منها التحديث العلمي الشرعي والتحديث الاجتماعي وغيرها من مشاريع الأحياء الديني».

وتوقف الدكتور علي الزميع عند ما سماه إشكاليات تبحث عن حسم من قبيل إشكالية

الثابت والمتغير في الفكر السياسي الإسلامي وإشكالية الحاكمية لله، وإحياء الخلافة الإسلامية، ومفهوم الإسلام دين ودولة، والإسلام والديمقراطية، وتقديس التاريخ السياسي للمسلمين، وغياب الرؤية والبرامج للتيارات الإسلامية، وانتهى إلى التأكيد «أن أية رؤية دينية لا تنطلي على قدر من الاجتهاد والتحديث سيكون مآلها الجمود والتخلف، وبالتالي فقدان الناس الثقة في قدرة الدين ذاته على التجاوز بهم إلى واقع أفضل إذ إن التركيز على الجانب السياسي بمضامين متخلفة لا تعباً بالحريات والحقوق وقيم المواطنة هو أمر من شأنه أن يؤدي حتماً إلى تأزم الموقف ومن ثم انهيار التجربة».

**يذهب حسين مؤنس  
إلى أن الإصلاح  
السياسي لدى المسلمين  
يُعدُّ مدخلاً وعاملاً  
رئيسياً ومحوراً لتحقيق  
نهضة حضارية.**



في المحور السابع شاركت الأستاذة منى فياض (لبنان) في موضوع: «العائلة والتطور الحضاري في المجتمع العربي» ببحث اختارت له عنوان: «الأسرة كما تم توصيفها في النصف الأول من القرن العشرين من قبل هشام شرابي»، حيث أشارت في البداية إلى أن هشام شرابي «عمل على التقاط الركائز النفسية الأساسية للشخصية العربية المنبئية على خلفية العلاقات الاجتماعية وانعكاسها على الأسرة وعلى العلاقات بين أفرادها في مجتمعاتنا». وعلى بناء الشخصية باعتبار أن بنية المجتمع والأسرة تستند إلى السلطوية والسيطرة مما يولد النزاع والتنافر وينتج «شخصية عربية تشعر بالخجل وليس بالذنب»، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة ذاتها ونقدتها لنفسها، ويخلف لديها شعوراً بالمظلومية الدائمة.

وفي مناقشتها لأطروحة هشام شرابي اعتبرت منى فياض أن هذا المفكر العربي سقط في نزعة إطلاقيه في فهمه للعلاقات الاجتماعية ولبنية السلطة فضلاً عن أن توصيفاته إذا كانت مقبولة في السبعينات فإن تطورات المجتمعات العربية وتفكك بنيات الأسرة أفرزت ظواهر جديدة في حاجة إلى فهم جديد ولا سيما في ضوء ما تشهده البلدان العربية من ثورات التي تشكل، في نظر الباحثة، لحظة فاصلة في «تبلور حدثنا العربية». بمعنى أن ما يحصل من تغيرات في الواقع ينعكس على الذهنية، وعلى الميكانزمات النفسية للفرد. ثم قامت الباحثة بما سمته «مراجعة المفهوم التقليدي للأسرة، والأدوار الجديدة للمرأة، والحرية التي اكتسبتها في بعض البلدان العربية التي خلخلت بنيات السلطة وموازن القوى التقليدية. ولذلك فإن الثورات العربية تدعم «التحول الحاصل على مستوى بروز جيل جديد يطالب بانتمائه إلى القيم العالمية التي تؤكد على حقوق الفرد وحرية التعبير والمساواة من دون أن يعني ذلك تخليه عن انتمائه لثقافته وهويته العربية». وانتهت إلى القول بأن جيل الثورات العربية لا يتعامل مع المساواة بين الجنسين باعتبارها «وجهة نظر»، لا سيما في ضوء بروز حركة نسائية ترفض وتندد باستغلال جسد المرأة.



وتدخلت الأستاذة ميسون العتوم (الأردن) بعرض تحت عنوان: «الراهن والمتغير في مقدمات لدراسة العائلة لهشام شرابي»، قسمته إلى ثلاثة أقسام: الأول لخص الأفكار الرئيسية التي عرضها شرابي في ندوة الكويت (1974م)، والقسم الثاني خصصته لما بقي من أفكار صالحة في السياق الراهن وكفيلة بتحليل المعطيات الجديدة للحاضر، وأما القسم الثالث فحاولت فيه إبراز ما لم يتعرض له شرابي في مساهمته، أو تلك التي لم يولها ما يلزم من أهمية.

**قامت الباحثة منى فياض  
بما سمته مراجعة المفهوم  
التقليدي للأسرة، والأدوار  
الجديدة للمرأة، والحرية  
التي اكتسبتها في بعض  
البلدان العربية التي  
خلخلت بنيات السلطة  
وموازين القوى التقليدية**

وهكذا استعرضت تصور شرابي لدور الروابط العشائرية وعلاقات القرابة بما فيها التزاوج، وتحضير المرأة لأدوار الخدمة وإعادة إنتاج النوع، وغياب الحب، وعلاقات السيطرة وتداعيات كل هذه الآليات على البناء الذهني والنفسي وقدرة الطفل على المبادرة أو الإبداع. ولأحظت الباحثة أن ما قاله شرابي عن التلقين لا يزال يمتلك راهنية في الوقت الحاضر. وذلك ما يظهر في «قلة الابتكار والإنتاج»،

غير أنه لم يستحضر البعد الأنثروبولوجي لبنية المجتمع الذكوري، واعتبار أن الأب هو المالك الحصري للحقيقة والسلطة. والحال أن مؤشرات التغيير ليست وليدة اليوم، كما أن هشام شرابي لم يقدم تحليلاً علمياً لقضايا الجسد، في حين أن السياق الحالي يسمح لنا بفهم أكبر لحقائق الجسد، كما لفهم التحولات الاجتماعية التي تشهدها البلدان العربية وفي طليعة ذلك الأدوار الجديدة للمرأة في العائلة، والقيم والسياسة والفكر.

شارك في المحور الثامن حول «نظام التعليم العربي وأزمة التطور الحضاري» الأستاذ محمد بن فاطمة (تونس) بمدخلة بعنوان: «واقع التعليم في الوطن العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين



في ضوء أزمة التطور الحضاري والرؤية المطروحة عام 1974»، وقد أشار في البداية إلى أن كل التجارب التي نجحت في تحقيق تميمتها يعود نجاحها إلى إقرار منظومة تربية وتعليم ناجعة، منطلقاً من السؤاليين التاليين: ما الآراء والتحليل ذات العلاقة بالتربية والتعليم التي طرحت في ندوة أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي المنعقدة في ابريل 1974م؟ وما أبرز العوامل والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها التعليم في السبعينات من القرن الماضي؟ وما المجالات والأبعاد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين التي تعتبر تقدماً وتحسناً في منظومة التعليم في الوطن العربي التي تعتبر من مظاهر التخلف؟ وما هي التوجهات المستقبلية لتمكين التعليم من تجاوز الأزمة؟

للاقترب من هذه الأسئلة تناول مجموعة مما سماه معايير تتعلق بمضمون أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي في مجال التعليم، والمعايير الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وكذا بالكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم، والكفاءة الخارجية، وتوقف عند وضع التعليم العالي.

ففي البعد الإيستمولوجي «للأزمة الحضارية نعثر على هيمنة سمات التقليد عن منظومة التربية وثقل التخلف، وضعف الرغبة في الانخراط في ثقافة العصر، وارتهاؤها إلى المطلق. والحال أن الفكر المعاصر يقوم على النسبية. وخلص الباحث إلى أن هناك فجوات بين ما حققته الأنظمة التعليمية العربية وبين ما تحتاج إليه مجتمعاتها لتحقيق أهدافها التنموية، وذلك بسبب نمطية التعليم، وتدني جودته، وضعف المدرسين، وعدم توافر البيئة المدرسية المناسبة، وتفشي الأمية، والتعامل مع التراث بشكل جامد، والتعامل السكوني مع الزمان. وانتهى الباحث إلى القول بأن مصير العرب ومستقبلهم يتوقف على إقرار حركة تجديد تربوي شاملة بدل الإصلاحات الجزئية.

أما الأستاذ فوزي أيوب (لبنان) فقد قدّم عرضاً بعنوان: «النظام التربوي العربي وأزمة التطور الحضاري بين 1974 - 2014م»، حيث قدّم

نوعاً من البانوراما الشاملة حول أوضاع ومعطيات التعليم في الأقطار العربية، متولاً قضية الإنفاق على التعليم العام، ومناهج التعليم. واستعرض واقع التعليم الجامعي مشيراً إلى تطور عدد الجامعات والتخصصات، كما توقف قليلاً عند التعليم المهني، والتعليم الديني والمضامين التي تروجها للأطفال والناشئة، والتي كثيراً ما تنتج شخصية متعصبة لا تقبل أي شكل من أشكال التعددية. كما عرج الباحث على محور البحث العلمي وإنتاج المعرفة، منتهياً عند ما سماه «رؤية إصلاحية للتربية العربية انطلاقاً من ضرورة تعزيز الهوية الثقافية للطالب العربي، وتشخيص معوقات النهوض التربوي وذلك لن يتأتى إلا بتحقيق «تحولات سياسية عربية كبيرة».

قدم الأستاذ فوزي أيوب عرضاً بعنوان: «النظام التربوي العربي وأزمة التطور الحضاري بين 1974 - 2014م»، حيث عرض نوعاً من البانوراما الشاملة حول أوضاع ومعطيات التعليم في الأقطار العربية

في المحور التاسع المخصص لـ «الاقتصاد العربي بين التخلف والتطور الحضاري» شارك الدكتور عبد العزيز الدخيل (السعودية)، ببحث مطول بعنوان «واقع الاقتصاد العربي ومستقبل التنمية» ملاحظاً منذ البدء أن ما ينعت بـ «الاقتصاد العربي اسم لا وجود له ككيان له صفاته ومميزاته». وبالتالي فالحديث عن الاقتصاد العربي هو استدعاء لتجارب قطرية تفتقد إلى التكامل، وقسم بحثه إلى قسمين: واقع الاقتصاد العربي، ومستقبل التنمية في البلاد العربية. وفي سياق تشخيصه لمعطيات القسم الأول تناول الناتج المحلي الإجمالي، والتنمية المستدامة، ونمط الإنفاق، ودخل الفرد، وحجم الاستثمار، والاستثمار في رأس المال البشري. كما توقف عند مشكلة البطالة، والفساد المالي والإداري، وانعكاسات التشرذم العربي على الأوضاع الاقتصادية والسياسية للأقطار العربية المختلفة. ولاحظ في القسم الثاني المتعلق باستشراف مستقبل التنمية في العالم العربي، بأن أية دولة عربية تتطلع إلى تحقيق التنمية



الاقتصادية يتعين عليها القيام بإجراء «هيكلية إستراتيجية» في مجالين اثنين: الهيكلية السياسية بإقامة حكم ديمقراطي، وهيكلية اقتصادية تعطي أهمية أساسية لإنتاجية الفرد وكفاءته، والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، وبناء قاعدة صناعية تعتمد على التقنية المتطورة والقيمة المضافة العالية، والاعتماد على البحث العلمي والتكنولوجي، مع تنويع مصادر الدخل الوطني والحد من النمو السكاني والارتقاء بأدوار المرأة ومحاربة الفقر. وانتهى الدكتور الدخيل إلى القول بأن حال الاقتصاد في كل بلد عربي يتميز بالضعف في الإنتاجية الفردية والوطنية، ونقص الادخار، وإدارة بيروقراطية ثقيلة، واستشراء الفساد. وهذا ما يتطلب «هيكلية اقتصادية قائمة على أسس علمية إحصائية. مصدرها إرادة سياسية عليا فاعلة منطلقة من المؤسسات السياسية والاقتصادية ويتم تنفيذها في إطار من الشفافية والمراقبة والمحاسبة».

وتدخل الدكتور وليد حمد سيف (الكويت) في نفس المحور بعرض حول «الاقتصاد العربي بين التخلف والتطور»، منطلقاً من سؤال: هل الاقتصاد العربي متخلف أو متطور؟ وللإجابة عن هذا السؤال قدم مباحث ثلاثة، الأول عن أهم ملامح الاقتصاد العربي، والثاني عن مؤشرات التخلف والتطور، والثالث يتعلق بتطبيق مؤشرات التخلف والتطور على واقع أداء الاقتصاد العربي، وانتهى باستنتاجات. ولاحظ أن «الاقتصاد العربي لا يمكن الحكم عليه بشكل شامل ومطلق بالتخلف أو بالتطور، والسبب في ذلك يعود إلى أنه وفقاً لمؤشرات التخلف والتطور، هناك مجموعة من الدول العربية تشترك في خصائص التخلف، ومجموعة أخرى تشترك في خصائص التطور، ومجموعة ثالثة تجمع بين خصائص التخلف والتطور».

كان آخر محور في هذه الندوة يهتم «الإعلام العربي والعولمة» ساهم فيه الأستاذ صلاح أبو أصبع (الأردن) ببحث تحت عنوان: «الإعلام الجديد: السلطة الناعمة في بيئة العولمة» واعتبر في بدايته أن التحديات

الحضارية التي يواجهها العالم العربي ليست سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، بل هي عوامل متراكبة في سياق متغيرات عالمية كبرى تقود إلى فرض العولمة الثقافية، وفرض لغتها في المدارس، والجامعات ووسائل الإعلام. ونظراً للدور المتنامي الذي يقوم به الإعلام، انطلق الباحث من مجموعة أسئلة منها: «ما البديل للإعلام العربي التقليدي في بيئة العولمة كي يؤدي دوره الإيجابي في المجتمع من دون الوقوع تحت السيطرة الحكومية ومن دون الوقوع تحت سيطرة الإعلام الأجنبي؟ وما سبيل وصوله إلى أكبر قطاع من الجمهور وسط المنافسات الإعلامية المحلية والعربية والدولية الهائلة؟ وما المضامين الجديدة المطلوبة لمعالجة المشكلات الاجتماعية العربية والإسهام في الخروج بالوطن العربي من أزمته الحضارية؟

وقبل اقترابه من هذه الأسئلة استحضر الباحث تأثيرات تحديات العولمة، وتكنولوجيا الاتصال الرقمي، والهيمنة الغربية على الإعلام والمعلومات، ونجد انعكاسات هذا الاتصال المعولم في السيطرة على مضامين بعض الفضائيات العربية، وأعطى أمثلة على ذلك بمحطتي mbc3 و mbc4 التي رتبت برامجها كاملاً عن محطات أجنبية. ثم توقف عند مكونات الإعلام العربي، لا سيما الإعلام الفضائي حيث قدّم معطيات حول عددها وتخصصاتها وتأثيرها الكبير من خلال إثارتها للعديد من الموضوعات الجديدة وتداعياتها على اللغة والقيم والعادات والسلوك السياسي... الخ. كما تناول التحولات التي يشهدها الإعلام الرقمي، وشبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات الشخصية. ولاحظ أن هذه الثورة أدت إلى «نشوء أشكال جديدة من التفاعل العلمي والفكري الاجتماعي والاقتصادي... تؤدي إلى تحول في البنى والعلاقات... إلى الفجوة الرقمية التي تقوم بتوسيع هوة التنمية القائمة بالفعل بين الأغنياء والفقراء، سواء على مستوى البلدان المختلفة أو داخل حدود البلد الواحد». غير أن المشاركة في تدفق المعلومات وتداول المعرفة تتطلب



القدرات اللغوية وأطر الأفكار التي يمكن أن تبنى عليها. كما أن الملاحظ أنه على الرغم من تطور التعليم والزيادة الكمية في مخرجاته، وعلى الرغم من التطور الكبير والمتسارع باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والانترنت بشكل يتضاعف كل يوم فإن خلق مجتمع المعرفة فيه لا يزال بعيداً.

واعتبر الأستاذ صلاح أبو إصبع أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب «إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والصحية للمواطن العربي، وأن الإعلام يوفر أداة أساسية لمشاركة الناس وإسهامه في النهضة، كما يمثل وسيلة لتقليص الفجوة الرقمية وتغيير أنماط سلوك وحياة الناس، وشكل الحكم.

وشارك الأستاذ خالد محمد عزب، (مصر) بمدخلة بعنوان: «الصورة الإعلامية والمجتمعات المعاصرة» تحدث فيه في البداية عن موضوع لا علاقة له بعنوان البحث حيث تعرض للعمارة الإسلامية ولتصاميم بعض المساجد، قبل أن يتساءل عن معنى ووظيفة الصورة الإعلامية، ليعتبر أن الصورة بوصفها «المركب الذهني الذي يتكون من الأفكار والقيم والمفاهيم فضلاً عن مدركات الإنسان من خلال الثورة الفوتوغرافية أو المرسومة أو حتى الكاريكاتور في الصحف أو التلفاز، مركّب يشكل في النهاية القنوات الداخلية للجمهور المتلقي، صناعة هذه الصورة قد تكون قائمة على حقائق يجري تسويقها بصورة صحيحة أو تكون قائمة على الوهم».

هذه أهم الأفكار والتوجهات العامة التي قدّمتها مختلف المساهمات في هذه الندوة التي أراد منظموها أن تكون عبارة عن «إعادة تفكير» عميق في الأطروحات التي صاغها المفكرون العرب في ندوة 1974م. لا شك أن عروض هذا اللقاء تميّزت بدرجة ملحوظة من التفاوت على مستوى الاستجابة لمنطلقات المحاور المحددة، كما على صعيد المقاربات المنهجية والفكرية التي عبّر عنها أصحابها. ويمكن القول

بأن الفضل يعود لمنظمي هذه الندوة في إثارة موضوع العودة إلى أساسيات الفكر العربي المعاصر كما صاغها المفكرون العرب الذين ساهموا في ندوة 1974م، إذ تطلعوا إلى تقديم رؤى فكرية جديدة سمحت ببلورتها أربعة عقود من الاهتزازات والتحويلات الكبيرة التي شهدتها العالم العربي.

